التعليم الفني والغرفة التجارية بالامانة يوقعان مذكرة تفاهم

التأكيد على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص لتأهيل العمالة وفق متطلبات سوق العمل

■ ،،صنعاء/سبأ

وقعت وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة أمس بصنعاء على مذكرة تفاهم بين الوزارة ممثلة بقطاع تعليم وتدريب الفتاة والغرفة التجارية بالتعاون مع برنامج استجابة التابع للوكالة الامريكية للتنمية الدولية .

وتتضمن مذكرة التفاهم التي وقعها وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور عبدالحافظ ثابت نعمان ونائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة محمد محمد صلاح تعزيز العلاقات الثنائية في مجال التدريب والتأهيل ولايجاد شراكة حقيقية من اجل رفع مستوى القوى العاملة بقدرات ومهارات تشغيلية تلبي احتياجات سوق العمل وبما يواكب كافة التطورات والمتغيرات العالمية المستحدثة في مختلف الانشطة .

كما تهدف المذكرة ومدتها سنة الى ايجاد آليات تنظيم التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص، وتدريب الشباب العاطل عن العمل على مهن تسمح لهم بتحسين وضعهم الاقتصادي فضلا عن تأهيل الشباب الخريجين من المعاهد الفنية للمنافسة في سوق العمل وكذا تطوير مناهج التدريب واستحداث مناهج جديدة بحسب احتياجات سوق العمل على ان تكون اثنتان منها جاذبة للفتيات وتعزيز مشاركة الفتاة بشكل خاص .

وبهذه المناسبة أكد الوزير على اهمية تعزيز التعاون بين الوزارة والغرفة التجارية بأمانة العاصمة بما يلبي احتياجات سوق العمل من خلال تدريب وتأهيل خريجي المعاهد الفنية والمهنية ، لافتا الى ان الوزارة بحاجة الى دعم الجميع خاصة الشركاء لتنفيذ برامجها وخططها على اكمل وجه .

من جانبه أكد نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية بالأمانة محمد محمد صلاح أهمية الشراكة مع القطاع الخاص في مجال تأهيل العمالة وفق متطلبات واحتياجات سوق العمل ومناهج التدريب المعنية بذلك الأمر الذي من شأنه أن يضع الوزارة والقطاع الخاص في المسار الصحيح الهادف إلى تنمية بلادنا .

لافتاً إلى معاناة القطاع الخاص جراء الفجوة بين مخرجات التدريب ومناهجها وبين احتياجات ومتطلبات سوق العمل ..مؤكداً استعداد القطاع الخاص على تقديم كافة وسائل الدعم لمشاريع الشراكة في التدريب والتأهيل بما يخدم مصالح الوطن في رفع كفاءة اليد العاملة المحلية ويتلاءم وتطورات سوق العمل .

متمنياً أن يمثل توقيع هذه المذكرة بداية عهد جديد من الشراكة وعلى أمل أن تتوسع هذه الشراكة لتشمل عموم محافظات الجمهورية .

الى ذلك اشاد رئيس مشروع استجابة الدكتور ايفان سكوت توماس بتوقيع مذكرة التفاهم بين وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والغرفة التجارية بالامانة للعمل على تأهيل وتدريب منتسبي المعاهد الفنية للوزارة بما يلبي احتياجات سوق العمل، لافتا الى انه سيعمل على تقديم خبرات المشروع في هذا المجال .

حضر التوقيع نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني المهندس علوي محمد بافقية ووكلاء الوزارة ونائب رئيس مشروع استجابة الدكتور عبدالكريم العوج ومدير عام الاعلام والعلاقات محمد واصل.

صندوق الايفاد يعتزم تنفيذ مشاريع سمكية بتكلفة ٢٥ مليون دولار

■ ،،صنعاء/ سبأ

ناقش وزير الثروة السمكية عوض سعد السقطري مع ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) الدكتورة فتحية بهران خطط الصندوق لتنفيذ حزمة من المشروعات السمكية بتكلفة ٢٥ مليون دولار.

وتهدف المشاريع السمكية إلى تحسين إدارة الموارد المستدامة من خلال إدارة المرافق وتنمية سلسلة القيمة المضافة ابتداءً من الاصطياد وحتى التصدير إضافة إلى تنمية قدرات المرأة الساحلية وتحسين البنية التحتية في المجتمعات الساحلية.

وفي اللقاء أكد الوزير السقطري حرص الوزارة على تقديم كافة التسهيلات لتنفيذ المشاريع السمكية الممولة من الصندوق بما يسهم في تطوير وتنمية القطاع السمكي باعتباره من القطاعات الواعدة في اليمن.

وأشار إلى أهمية إدراج مكون خاص بدراسة المخزون السمكي ضمن المشاريع التي سيمولها الصندوق ليتسنى للوزارة تحديد جهد الاصطياد الذي يضمن الحفاظ على الموارد السمكية واستدامتها على المدى البعيد.

من جانبها أوضحت ممثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن مشاريع الصندوق تشمل تدريب الصيادين ومنحهم قروضاً ميسرة لمساعدتهم على شراء مستلزمات الإنتاج الحديثة وتساعد في الحفاظ على جودة الأسماك وخاصة الموجهة للتصدير .

حضر اللقاء وكيل وزارة الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشروعات السمكية عبدالهادي الخضر وعدد من المختصين في صندوق الإيفاد.

لجنة الحوض المائي بأبين تناقش تطوير حقول المياه في جعار والرواء

■ ،،أبين/سبأ

ناقشت لجنة الحوض المائي بابين أمس برئاسة وكيل محافظة ابين احمد ناصر جرفوش التقارير المتعلقة بنشاطها للعام الجاري والخاصة بتحسين وتطوير وتأهيل حقول المياه في مناطق جعار والرواء.

وتطرقت اللجنة إلى أنشطتها المزمع تنفيذها خلال العام الجاري بالتنسيق مع الصليب الاحمر الدولي وكذا المهام المتعلقة بنشر التوعية بأهمية التخفيف من استنزاف المياه واستخدام افضل التقنيات الحديثة في عملية الري.

وقد وجه الوكيل اللجنة بعقد لقاءات مع المزارعين والفلاحين بمناطق الدلتا لحثهم على الحد من الحفر العشوائي والالتزام بكل الاليات المتعلقة بري جميع المناطق في الدلتا.

تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة ٧٩٪ العام الماضي

■ ،،كتب /علي البشيري

سجلت الاستثمارات الأجنبية خلال العام الماضي ٢٠١١م تراجعاً كبيراً بلغت نسبته ٧٩٪ مقارنة بالعام ٢٠١٠م .

،وأظهرت النشرة الإحصائية الصادرة عن الهيئة العامة للاستثمار انخفاض الاستثمارات الأجنبية إلى ٩ مليارات و١٢٤ مليون ريال مقابل ٤٢ ملياراً و٩٨٥ مليون ريال وبتراجع يبلغ ٣٣ ملياراً و٨٦١ مليون ريال .

ويعزو خبراء اقتصاد تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة كبيرة خلال العام الماضي إلى ما شهدته اليمن من احتجاجات مطالبة بالتغيير وما ترافق معها من اضطرابات أمنية وسياسية أدت إلى تخوف رؤوس الأموال الأجنبية من الإقدام على الاستثمار في بلادنا .

غير أن الاستثمارات الأجنبية المسجلة أوائل العام الماضي ٢٠١١م كانت الأكثر ، لكون الاحتجاجات لم تبدأ إلا منذ نهاية فبراير، حيث بلغ حجم رأس المال الاستثماري ٥ مليارات و٤٦١ مليون ريال ، بينما تراجعت في الربع الثاني من نفس العام إلى مليار و٧١١ مليون ريال ،ولم يزد عن ذلك إلا قليلاً في الربع الثالث والذي بلغ إجمالي رأس المال الاستثماري للمشاريع الاستثمارية الأجنبية مليار و٨٧١ مليون ريال .

وتتكون الاستثمارات الأجنبية في اليمن من الاستثمارات العربية وغير العربية التي يتم الترخيص لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار إلى جانب الاستثمارات الأجنبية النفطية وإنشاء البنوك والمصارف التجارية أو المساهمة في رؤوس أموالها .

إلى ذلك دعا تقرير على ضرورة زيادة نصيب اليمن من الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى المنطقة .

وشدد على زيادة حجم ونسبة النفقات الاستثمارية في هيكل النفقات العامة للدولة وبالأخص الموجهة نحو البنية التحتية بهدف حفز النمو الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

،كما أكد على تطوير وتحسين مستويات الأداء للمؤسسات الداعمة والمؤازرة للقطاع الخاص سواءً المؤسسات الحكومية أو الأطر الخاصة وبما يسهم في تحسين الأداء الاستثماري الخاص .

وقال أنه على رغم أن معطيات الأداء لقطاع الاستثمار مقارنة بحجم الإمكانيات والمزايا الاستثمارية المتاحة في اليمن سواء من حيث الفرص المتاحة أو المميزات الأخرى فإن السنوات القادمة تحتاج إلى وضع رؤية صحيحة ومتميزة لقطاع الاستثمار تعمل على تعزيز دوره المستقبلي وتزيد من مساهمته في الموازين الاقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك المزيد من الجهود وبالذات في جانب تطوير مقومات وجوانب البيئة الاستثمارية الملائمة واللازمة لتوسيع المشاركة الاستثمارية للقطاع الخاص.

وكانت حكومة الوفاق الوطني أكدت في برنامجها أنها ستعمل على تشجيع الاستثمار الإجمالي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وضمان بيئة استثمار مواتية تحفز القطاع الخاص للاستثمار وكذا توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاقتصادية والتنموية لتحقيق مفهوم الشراكة الكاملة وتطوير آلياته على أساس الشفافية والجدية والمشاركة وبما يمكن القطاع الخاص من تعزيز دوره في التنمية والاستثمار في كافة المجالات وبخاصة في قطاع الإنتاج السلعي ومجالات التنمية البشرية والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والكهرباء والمياه وبما يسهم في جذب رؤوس الأموال اليمنية المهاجرة وتهيئة البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية والإسهام الفعال في الحد من البطالة والتخفيف من الفقر.

كما تضمن البرنامج مراجعة القوانين والأنظمة المحفزة للبيئة الاستثمارية واستعادة الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب بالمناخ الاستثماري في اليمن واستغلال الأهمية الإستراتيجية لمدينة عدن كموقع جغرافي فريد وما لديها من إمكانات اقتصادية طبيعية وبشرية تمكنها من القيام بدورها في التحول الاقتصادي لليمن وتوفير المناخ المناسب للبيئة الاستثمارية في المناطق الحرة (عدن).

وتسعى الحكومة إلى وضع برامج تفصيلية للبدء بتنفيذ برنامج الخطة الاقتصادية لعدن من خلال زيادة حركة الوافدين إلى مطار عدن الدولي وتوسعة رصيف ميناء عدن للحاويات وتنفيذ البنية التحتية للمنطقة الحرة عدن وبناء رصيف جديد للبضائع السائبة وكذا بناء مرسى للسفن الخشبية بالمنطقة الحرة وتنفيذ مشروع الشركة اليمنية للتنمية السياحية والعمل على تحديث خدمات ميناء عدن والترويج للمنطقة الحرة وتشجيع إقامة المشاريع الصناعية والأعمال التجارية والخدمية فيها .

خدمة الانترنت.. شكاوى متكررة وأسعار مرتفعة

الدعوة لكسر الاحتكار وفتح سوق الاتصالات أمام المنافسة

.. لايخفي المشتركون في خدمة الإنترنت نوع adsal في المنازل عبر يمن نت سخطهم من سوء الخدمة في اليمن بل يعيبون عليها ارتفاع تكلفتها وقلة جودتها ،معتبرين أن خطط وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات تخفيض تعرفة الاشتراك في شبكة الإنترنت من أول شهر مارس المقبل غير مجدية، لأن المشتركين لا يستفيدون أصلا من هذه الخدمة لانقطاع الكهرباء عن منازلهم طوال اليوم سوى من ساعة إلى ساعتين ،خاصة في العاصمة صنعاء ،مطالبين الوزارة أن تفتح المجال للمنافسة في تزويد خدمة الإنترنت لليمن بما يؤدي لإلغاء الاحتكار المفروض من يمن نت لهذه الخدمة من جهة وتخفيض الأسعار من جهة أخرى ،إن كانت لديها الجدية في تطوير قطاع الاتصالات في اليمن ليواكب الدول المجاورة ويرفد خزينة الدولة بموارد مالية جديدة ،ويفتح المجال لفرص عمل جدية يستطيع الآلاف من الشباب اليمني شغرها.

استطلاع /أحمد الطيار

المشكلة

تكمن المشكلة مع مشتركي الخدمة الإنترنت في المنازل عبر الاشتراك الفضي في خدمة adsal في ارتفاع تعرفته الشهرية مقابل الاستفادة التي يتمكنون من الحصول عليها ،فخلال العام الماضي ٢٠١١م وحتى الآن لاتزال مشكلة الكهرباء تمنع التصفح الكبير للإنترنت وبالتالي يفقد المشتركون سعة التنزيل المخصصة لهم بدون جدوى لانهم لم يستهلكوا باقتهم سوى لساعات محدودة ،وهكذا يسددون الفاتورة ولم يستهلكوا سوى اقل من ٥٠ من باقتهم ،يقول محمد الحيمي مهندس إنشاءات: بسبب انقطاع الكهرباء لا أتمكن من التصفح سوى ساعة إلى ساعتين في اليوم لكن فاتورة الخط اسددها كاملة ٥٧٠٠ ريال شهريا وانا لا استهلك سوى ٣ ميجا من الباقة المخصصة لي .

كما يفيد علي فضل طه متخصص نظم إحصائية بأنه لم يستفد من الباقة المخصصة له سوى بـ٢٠٪ فيما سدد كامل المبلغ ٣٧٠٠ ريال لخط سرعته ٢٥٦كيلوبت.

وعلى الرغم من أن هذه المعضلة جديدة وآنية فهي تضاف إلى سجل الشكاوى المرتبطة بخدمة إنترنت يمن نت فمنذ فترة ليست بالقليلة زادت شكاوى المشتركين من هذه الخدمة من ناحيتين الأولى ضعف سرعته والثانية غلاء سعره مقارنة بالدول المجاورة ، يقول ماجد العريقي تاجر: الخط ينقطع بين الحين والآخر كما أن السرعة ضعيفة فالمشترك بخط منزلي ٢٥٦ لا يستطيع تحميل أي فيديو من يو تيوب او فيس بوك ،وفي أوقات الذروة من الساعة ٣ عصرا إلى الساعة ١٢ مساء يكون الإنترنت ضعيفا جدا، أما سعر التعرفة فهي خيالية ومع ذلك السعة محدودة بـ ٧جيجا في الشهر هذه كنت احملها في يومين لما كنت في الهند.

وفيما يشير إلى أن اقصى سرعة لدينا في اليمن يمكن للمستخدم الوصول إليها الآن وهي ٤ميجا نجد أن فاتورة الاشتراك مرتفعة إذ لا تقل عن ٤٠ دولارا شهريا وهي أسعار تزيد عن دولا قريبة مثل السعودية باضعاف مضاعفة فيما تصل عندهم سرعة خط الإنترنت في الشبكات الأرضية إلى ١٠٠ ميجا والى ٢٠ ميجا في الشبكات المتنقلة.

الاحتكار

بدأت مشكلة المطالبة بتحديث وتطوير خدمة الإنترنت بما يتوافق مع رغبات المشتركين في التوسع خلال العامين الماضيين عندما فشلت الحكومة في إدخال مزود جديد لخدمة الإنترنت لليمن كما يقول المهندس فهمي المقطري مختص تطوير برمجيات ،حيث أبقت على احتكار يمن نت الحكومية لهذه الخدمة كما هو، الأمر الذي فاقم صعوبة التطوير والتسويق نظرا للاحتكار الذي لم يجلب لليمن سوى الخسارة وفقدان مليارات الريالات كان يمكن أن تدخل خزينة الدولة جراء فتح المنافسة وتقديم خدمات متطورة يشترك فيها الآلاف من اليمنيين المتعطشين للالتحاق بالشبكة العنكبوتية دون جدوى.

٢٠١١م

يعتبر عام ٢٠١١م عاما مأساويا لخدمة الإنترنت في اليمن كما يقول المهندس علاء السماوي مطور مواقع ويب ففيه تضاءلت السرعة وتردت الخدمة للمشتركين وتعرضت الكثير من المواقع للحجب وما فاقم الأمر تمثل في اندلع الثورة الشبابية والتي استخدمت الإنترنت لأول مرة كسلاح حي ،حيث وضعت القائمين على تزويد خدمة الإنترنت في موقف حرج ،لكن نظرا لاحتكار الحكومة لهذه الخدمة فقد ساندها امتلاكها للخدمة في توسيع الإجراءات الكفيلة بخفض السرعة وحجب المواقع الصحفية والشخصية والثورية الإلكترونية، وهذا بدوره كما يوضح المهندس علاء أدى إلى تزايد الانتقادات والذمر في أوساط المشتركين والشباب من يمن نت الأمر الذي جعلهم ينشئون الصفحات على الفيس بوك المطالبة بتحسين خدمة الإنترنت ورفض الاحتكار من يمن نت وهي صفحات تضم في جنباتها الآلاف من الأعضاء من مختصين وخبراء في المعلوماتية وعلوم الكمبيوتر والبرمجة والنشر الإلكتروني ويتزايد أعضاؤها يوما بعد آخر .

التخفيضات

مع بداية الأسبوع الماضي أرسلت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إشارات إلى رغبتها في تخفيض تعرفة الإنترنت في اليمن لمشتركي adsal وحسب التصريحات الصحفية التي نقلت عن الوزير بن دغر فإن الخفض سيسري اعتباراً من مطلع مارس المقبل، وسيستفيد منه مستخدمو النطاقات العريضة. وأشار إلى أن الوزارة قررت خفض قيمة الاشتراك الشهري في خدمات الإنترنت بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ ٪، ورسوم الاشتراك في الخدمة للمرة الأولى بنسبة ٥٠ ٪ لتبلغ ٣ آلاف ريال يمني أي ما يعادل (١٣,٥ دولار).

ورغم أن المهندس عامر هزاع مدير عام الإنترنت وتراسل المعطيات بمؤسسة الاتصالات رفض إعطاء المزيد من التوضيح حيال الخطة المستهدفة وفوائدها على المشتركين مكتفيا بالإشارة إلى انهم سيعلنون عنها في حينه ،أوضح أن يمن نت تعمل لإلغاء الاشتراك في فئة سرعة ٢٥٦ كيلوبايت بحيث تكون فئة ٥١٢ كيلوبت هي الفئة الأدنى وهو ما يعني أن المشتركين في فئة الـ ٢٥٦ سيكونون ملزمين بدفع ٤ آلاف ريال غير الضرائب للبقاء متصلين بالشبكة وهذا إرهاق جديد يضاف لميزانيتهم الشهرية.

وبالرغم من أن الوزير بن دغر اكد أن هذه التخفيضات تستهدف التوسع في خدمة الإنترنت، وليس مجرد الربح فقط ، تبدو الأمور ميدانيا في الشارع اليمني غير مرحبة بالأسعار الجديدة لأنها وفق ما يقول الباحث عبد الكريم الوصابي ستضيف مبالغ جديدة على كاهل مشتركي المنازل لأن المشترك في الفئة الأدنى سيجد نفسه مضطرا للانتقال للفئة الأعلى بسعر اعلى.

مقارنات

للمشتركين في خدمة إنترنت يمن نت العديد من الشكاوى تتنوع بين adsal التذمر من عجز سرعة الخدمة إلى ضعف الشبكة وانقطاعها إلى عمليات الحجب والقرصنة وانتهاء بالأسعار المرتفعة التي يجمع الكل أنها مرتفعة.

فمن حيث السرعة المنخفضة في اليمن يقارن أنيس باقدرين طالب دراسات عليا في أوكرانيا الخدمة هناك والخدمة في اليمن فيقول أنزلت الشركات الاوكرانية المزودة لخدمة الإنترنت عرضا جديدا مع بداية العام ٢٠١٢م للمشتركين هناك تمثل في خدمة السرعة الدائمة والمخصصة للمشترك هي ٣٣ ميغا في الشهر ،وتحصل على إمكانية التحميل بسرعة ١٠٠ ميغا لكن البانذوث محدد وهو ٣٣ جيجا في الشهر وتستطيع ان تتحكم في السرعة من خلال لوحة تحكم خاصة بك (تغيير السرعة بين ٣٣ و١٠٠ ميغا) كما تحصل على عنوان لمشاهدة التليفزيون مجانا وبدقة HD وعدد الاقنية حوالي ١٢٠ قناة ،كما يحصل المشترك على ٢٠٠ دقيقة مجانية للاتصال بالتلفونات الأرضية .

من جانبه يقول فارس يحيى الدهبي هناك شركات كثيرة تقدم إنترنت غير محدود و سرعات عالية و بسعر بخس فمثلا في التشيك سرعة ٣٣ ميجا غير محدود سعرها بـ ٢٠ دولاراً و بعض الشركات تقدم إنترنت تليفزيون و غيرها من الخدمات بزيادة ٥ دولارات فوق الـ ٢٠ دولارا وهناك إنترنت موبايل مقابل ١٠ دولارات شهريا ،مضيفا : تعرفة الإنترنت في العالم كامل أصبحت رخيصة رخص التراب.

فيما قال علي العيسي معلقا على تلك المعلومات سرعة تنزيل تصل إلى ١٠٠ ميجا وتبدأ من ٣٣ .. والله يمن نت شكلها نائمة.

بدون منافس

توصف خدمة الإنترنت في اليمن بأنها تزود من قبل مزود واحد فقط وهو يمن نت التابعة للحكومة ويقول رئيس المؤسسة اليمنية للمعلوماتية المهندس أوس الإرياني أن الاحتكار يمارس في اليمن بشكل سلبي في خدمة تزويد الإنترنت وأوضح بأن احتكار الإنترنت في اليمن أدى عدم وجود جودة في الخدمة وارتفاع أسعار الخدمة وهذا هو النوع السلبي من الاحتكار يجب أن ينتهي ويسمح بدخول مزودي خدمة الانترنت من القطاع الخاص لكي يحصل الناس على خيارات متعددة ،ويرى أن مثل هذه الخطوة ستمكن من قيام شركات متخصصة توفر فرص عمل للمئات من الشباب القادرين والمؤهلين للعمل في تقنية المعلومات حيث لدينا المئات من الشباب والشابات الخريجين في هذا التخصص، كما طالب المهندس الإرياني بالتخلي عن احتكار الإنترنت وإن لم يكن فبالتخلي عن البيروقراطية والروتين والعمل بمنهجية تجارية وليست حكومية الاحتكار.

وعند البحث عن سر الاحتكار إلى هذا الوقت من قبل يمن نت يقول عامر هزاع مدير الانترنت وتراسل المعطيات: لم تدخل أي شركة للقيام بالاستثمار في هذا المجال رغم أن الحكومة أعلنت عن فتح المجال لذلك منذ عدة سنوات في حين تقول المؤسسة اليمنية للمعلوماتية أن عدم التوجه لمثل هذا الاستثمار أصرت عليه الحكومات السابقة وكان برغبة حازمة اصرت عليها دوافع جهات أمنية عليا في البلد والتي تخاف بشدة من تأثيراتها على انفتاح اليمنيين على العالم،الامر الذي عقد محاولات فتح هذا المجال للاستثمار .

الدعم الفني

لا يوفر مزود الخدمة في اليمن أي دعم فني بالمعنى العلمي والاقتصادي ويقول المهندس صالح الحماطي إن الدعم الفني الذي تقدمه يمن نت رديء للغاية وأن الرد الذي يحصل عليه المستخدم في النهاية هو لا توجد لدينا أي مشكلة وأن الدعم الفني لا يعتمد أنظمة حديثة مثل نظام التذاكر والتخاطب المباشر مع العملاء عبر الموقع وطالب بإدخال مثل هذه الأنظمة الحديثة.

الحجب العشوائي

يرى المهندس محمد الشرفي أن يمن نت تقوم بعملية الحجب العشوائي للمواقع سواء اليمنية أو الخارجية الأمر الذي يقوم بتشويه صورة المواقع الإلكترونية ومنع الوصول إليها وظهور عبارة تشير إلى أن هذا الموقع إباحي ويقول: هذا الحجب طال العديد من المواقع اليمنية سواء تلك المعارضة أو الحكومية ويضيف المهندس زكريا: كما يتم حجب خدمات التواصل الصوتي عبر الإنترنت مثل برامج الياهو ماسنجر والسكاي بي وغيرها ،ومن الغريب تلك الحجوبات التي تعرض لها مواقع الترجمة.

الخدمات

هناك مطالبات كثيرة بتنويع خدمات الانترنت ويقول المهندس عبد الرحمن أبو طالب عن الخدمات التي تقدمها يمن نت وواقع تلك الخدمات بانه لم يعد من الفخر أن نقول بان اليمن من أوائل الدول في المنطقة التي قدمت خدمة الإنترنت في اليمن في ظل الوضع الحالي الذي وصل إليه الإنترنت في اليمن وطالب بإيجاد نظام نقطة الاتصال الواحدة كما قام بالمقارنة بين الأسعار في اليمن والسعودية والذي اتضح من خلال مقارنته مدى الفارق الكبير في السعر بين اليمن والسعودية .

خدمة اقتصادية.

مطلوب أن تكون خدمة الإنترنت خدمة نافعة للمشتركين بالمعنى الاقتصادي لهذه يطالب خبراء اقتصاد حكومة الوفاق أن تنظر لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بعين الاعتبار لأنه قطاع استراتيجي سيدر على البلد موارد مالية كبيرة إن تم استغلالها اقتصاديا من خلال فتح هذا القطاع للاستثمار المحلي والأجنبي بشفافية ومرونة ،ووضع إدارة استراتيجية وخطط حديثة لتطويره وتحديثه .

ويضيفون لدى اليمن المئات من الشباب القادر على الأبداع في مجال البرمجة والدعم الفني والهندسة المتخصصة بتكنولوجيا المعلومات فلو تم استغلالهم بالتزامن مع تطوير قطاع الاتصالات والإنترنت لتمكنت اليمن من تحقيق موارد وفرص عمل كبيرة لأبنائها.

كما ينبه الخبراء إلى أن الخدمة الاقتصادية للانترنت تعني أن يتمكن مستخدموها من خدمة أنفسهم في الوصول إلى بنوك المعلومات صوتا وصورة وفيديو وتكست ثم إمكانية تنزيلها بسهولة ونشرها أيضا بنفس الوقت ،كما تعني إمكانية استخدام الخدمة في التعليم الأساسي والثانوي والجامعات ومراكز البحث العلمي والمستشفيات والتجارة الإلكترونية وخدمات الحكومة والتعاملات البنكية والتربوية.

ارتفاع الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في أكتوبر ٢٠١١م

■ ،،كتب / علي البشيري

سجلت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في شهر أكتوبر من العام الجاري ٢٠١١م ارتفاعاً بنسبة ١,٢٪.

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الميزانية ارتفعت بمقدار ٢٠ مليار ريال .

وبحسب النشرة فقد بلغت الميزانية الموحدة ١٧٥٤,٤ مليار ريال نهاية أكتوبر ٢٠١١م مقابل ١٧٣٤,٤ مليار ريال في نهاية سبتمبر ٢٠١١م .

وكانت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية قد انخفضت في نهاية يونيو٢٠١١م بمقدار ٢,١ مليار ريال أو ما نسبته ٠,٢٪ مقابل انخفاض وقدره ٤٠,٨ مليار ريال ونسبته ٢,٣٪ في شهر مايو ٢٠١١م .

الجدير بالذكر أن أداء البنوك التجارية والإسلامية أظهر تحسناً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩م، من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعا في نهاية عام ٢٠٠٩م بلغ ١٦٧٦,٥ مليار ريال مقارنه بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨م بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥ ٪، بينما كانت عام ٢٠٠٧م نحو٤,١٣٠٠ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنه بالعام ٢٠٠٨م.

دراسة تؤكد على أهمية توفر جهاز تسويقي كفؤ مواكب للتطورات لإيجاد سلعة زراعية بجودة العالية

■ ،،كتب / منصور شايع

شددت دراسة اقتصادية على أهمية توفر جهاز تسويقي حقيقي ذو كفاءة عالية قادر على مواكبة التطورات الحديثة ، من خلال إيجاد الكادر الفني المؤهل وبالكفاءة العلمية والإدارية والفنية المتخصصة وتنفيذ برامج التدريب والتأهيل المناسب للعاملين في الإدارة العامة للتسويق الزراعي ، من أجل توفير سلعة زراعية تتمتع بكافة الميزات والجودة العالية للمنافسة سواء في السوق المحلية أو الخارجية ، خاصة مع وجود منافسة عالية للاستحواذ على تلك الأسواق التي تستهدفها المنتجات الزراعية اليمنية.

منوهة بأهمية العمل على توفير نظام فعال للإرشاد التسويقي قادرا على تقديم النصح والمشورة والمساعدات الفنية والمادية التسويقية للفئات المستهدفة حسب احتياجاتهم وتوفر وإتاحة البيانات والمعلومات التسويقية السليمة وبصفة دورية وبالوقت المناسب، إلى جانب توفر مرافق البنية التسويقية الأساسية .. من وسائل نقل وطرق تخزين وعمليات فرز وتدريج وتعبئة وغيرها بالقدر الكافي والكفاءة المطلوبة. مطالبة بتسهيل ودعم تنفيذ برامج وخطط وبحوث ودراسات التسويق الزراعي في مجالات الأسواق والأنظمة التسويقية والإرشاد التسويقي والأسعار والهوامش وتكاليف الإنتاج والاستهلاك والتشريعات التسويقية وإيجاد نظام مؤسسي وتشريعي مناسب ومصادر التمويل والإقراض المناسبة .

ودعت الدراسة التي أعدتها الإدارة العامة للتسويق والتجارة الزراعية بوزارة الزراعة والري إلى ضرورة العمل على تشجيع ومساندة القطاع الخاص والتعاوني للاستثمار في مشاريع البنية التحتية التسويقية من وحدات ومراكز الفرز والتعبئة والأسواق وإقامة صناعات العبوات وبناء مخازن التبريد وامتلاك وسائل النقل الحديثة وتوفير أفضل مناخات الاستثمار للرأسمال المحلي والخارجي في هذا المجال والاهتمام بتنمية القدرات والموارد البشرية من حيث التأهيل والتدريب والأجهزة والمعدات والوسائل المساعدة ، إلى جانب العمل على إنشاء وإقامة مشروع قومي للإرشاد التسويقي بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة ، والاستفادة من الخبرات والمستجدات العلمية الحديثة على كافة المستويات المحلية والعربية والأجنبية .

مؤكدة على أهمية تقوية التعاون والتنسيق مع هيئة البحوث الزراعية والإدارة العامة للإرشاد الزراعي والجهات الأخرى ذات العلاقة المحلية والعربية والدولية والعمل على إيجاد أطار مؤسسي وتشريعي موحد يتحمل مسؤولية الإشراف والتنظيم والتوجيه والإدارة .

وتطرقت الدراسة إلى أهداف ومهام الإرشاد التسويقي ، مشيرة إلى أن للإرشاد التسويقي العديد من الأهداف والمهام من أهمها تحسين وتطوير فعاليات التسويق الزراعي وخاصة على مستوى المزارع الصغير وتحسين الأساليب التسويقية للمنتجات الزراعية وإعدادها الإعداد الجيد سوى من ناحية الفرز والتدريج أو من ناحية التعبئة الملائمة بما يمكن المزارع من الحصول على السعر المجزي وكذا ربط المنتج بالمستهلك النهائي عن طريق القنوات التسويقية الكفؤة والمباشرة وتوفير وتيسير الخدمات الائتمانية الزراعية المطلوبة لحماية صغار المزارعين من المخاطر التسويقية المختلفة. وإنشاء المخازن والصوامع في مناطق الإنتاج والاستهلاك من أجل استيعاب فائض الإنتاج والعمل على استقرار الأسعار.

موضحة أن إنشاء الصناعات الصغير العاملة على استيعاب الفائض من الإنتاج وخلق أسواق إضافية للمنتجات ،كما تدريب العاملين في جهاز الإرشاد الزراعي والأجهزة التسويقية المختلفة على منا شط الإرشاد التسويقي وإعدادهم أعداد ملائما من اجل تقديم خدمات إرشادية تسويقية على نحو أفضل وتدريب المزارعين المنتجين أنفسهم وتزويدهم بالخبرات والمهارات في شتى مجالات الإنتاج والتسويق الزراعي وتقديم المشورة لهم حول إنشاء وتشغيل الأسواق الريفية ، إلى جانب تكامل جميع المهارات والخبرات العلمية لدى كافة الجهات البحثية والعلمية المحلية والعربية والدولية في شتى المجالات ذات العلاقة وإرشاد المستهلكين الى الطرق الاقتصادية المثلى لاستهلاك المنتجات الزراعية ومدهم بالمعلومات التسويقية الهامة التي تساعدهم على تنظيم أنفسهم وتتيح لهم أحسن فرص الاختيار بين المحاصيل اللازمة لهم و ضمان الأسواق للمزارعين وإبداء المشورة حول التخطيط للإنتاج الموجة للتصدير.

وذكرت الدراسة كيفية إعداد البرامج الإرشادية التسويقية والتي تعتمد هذه البرامج على أساليب التخطيط الحديثة بحيث تبدأ من اللقاءات الفردية والمسوحات والتقارير المتوفرة لتحديد المشاكل التسويقية وتحليلها واقتراح الحلول المناسبة ومن ثم تحديد أولويات هذه الحلول وذلك بمشاركة المعنيين في القطاع الخاص والكادر الميداني في المؤسسات الإرشادية ومن ثم بناء برنامج إرشادي واضح ومحدد الأهداف وقابل للتطبيق يتميز بتحديد المسؤوليات والأهداف وخطوات التنفيذ وفترات التقييم لضمان سير البرامج نحو الأهداف وعمل البرامج لا بد وان يكون مرتبطا بالمشاكل التسويقية المعاشة

وأوضحت الدراسة العديد من المشاكل والمعوقات في البرامج الإرشادية من أهمها عدم توفر البرامج والخطط الواضحة للقسم ، وعدم توفر المعدات والوسائل الإرشادية الإيضاحية الضرورية لتنفيذ برامج القسم إلى جانب نقص الكادر الفني وقلة الاهتمام في تدريب وتأهيل الخبرات المحلية المتوفرة وسوء توزيع عملية التدريب والتأهيل والتدريب إن توفر وكذلك ضعف الاتصال والتنسيق بين المؤسسات والهيئات ذات العلاقة وأجهزة البحث العلمي المحلية منها والعربية والأجنبية وشحت أو عدم توفر المخصصات المالية لتنفيذ برامج وأنشطة القسم وعدم الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والأجنبية النادرة أصلا .

واقترحت الدراسة أهم الحلول لتلك المشاكل والمعوقات أبرزها توفر المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ برامج وأنشطة القسم والاهتمام بالموارد البشرية العاملة وخصوصا الخبرات المتراكمة من حيث التأهيل والتدريب الداخلي والخارجي وضرورة الاستفادة من التجارب والخبرات العربية والأجنبية المتقدمة في هذا المجال وتبادل الخبرات والعمل على توفير المعدات والوسائل الإرشادية الإيضاحية السمعية والبصرية الحديثة والمتطورة عدد ونوعية من حيث مناسبتها وملاءمتها مع متطلبات السوق المحلية والعربية والأجنبية ،أيضا العمل على زيادة التنسيق والتواصل مع لمؤسسات والهيئات ذات العلاقة وأجهزة البحث العلمي المحلية منها والعربية والأجنبية.